الثورة السبت 18 صفر 1432هـ الموافق 22 يناير 2011م العدد (16873)

«300» مشارك «40» منهم أجانب يتداولون تحديات المياه على مدى ثلاثة أيام

ما الذي تبقى لأجيالنا من ثروتنا المائية؟!

على مدى ثلاثة أيام ظل النقاش جاداً ومستفيضاً بين أكثر من «٣٠٠» مشارك بينهم «٤٠» خبيراً دولياً يتداولون مشاكل وتحديات المياه في الجمهورية اليمنية من خلال خمس جلسات وأكثر من ثمان أوراق عمل هامة اندرجت تحت ثلاثة محاور.

الموارد المائية في اليمن الأوضاع والتحديات، والإدارة المتكاملة المائية، واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة وتطوير الموارد المائية.

وخلال هذه التظاهرة الاستثنائية التي نظمها مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية وجدت الأجهزة التنفيذية الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية نفسها أمام خيارين لا مفر من أحدهما، الأول تحمل المسؤولية بالسير صوب معالجة الاختلالات الحاصلة بين ما نمتلكه من مخزون مائي وبين ما نستهلكه ونستنزفه على وجهين جائر أو مشروع.

أما الخيار الثاني وهو الانتظار لكارثة بيئية تهلك الحرث والنسل معيدة إلى التاريخ قصة سيل العرم وهذا هو الخيار المحال وبالتالي كان الخيار الأول هو الأفضل والأهم على هذا الصعيد صدور توجيهات رئاسية وحكومية بعدم تملك الحفارات لوقف الحفر العشوائية الذي خلف حتى هذا العام أكثر من «١٠٠» ألف بئر تستنزف ثروتنا المائية دون رحمة وترشيد..

في هذا التحقيق سنركز على أهم الرؤى التي أخذناها على هامش المؤتمر مع أبرز المعنيين إلى استعراض ورقة عمل للدكتور/ جلال حلواني حول إدارة نوعية المياه والحاجة للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

تحقيق/ محمد محمد إبراهيم- نجلاء الشيباني

- **وزير المياه: توجيهات رئاسية بمنع تملك الحفارات ومصادرتها وتعويض أصحابها**
- **القاضي الحجري: المؤتمر شكل فرصة ثمينة للاستفادة من تجارب الآخرين واتخاذ الخطوات العملية الحلول**
- **د/محمد لطف الارياني: غياب المشاركة المجتمعية و عدم الترشيد أهم تحديات المياه**

د/ حلواني: أهم الإجراءات إرساء إطار قانوني لحماية المياه

حول الحفارات العشوائية التي انتهكت قشرة الخارطة إلى المياه الجوفية تؤكد المعطيات أن اليمن تملك من الحفارات أكثر مما هو موجود في الهند مع الفارق الكبير في المساحة الجغرافية وهذا هو أهم المواضيع والتحديات التي ناقشها المؤتمر وأثمر هذا النقاش بتوجيه رئاسي يمنع عدم تملك الحفارات ولأن المعضلة الأهم يمكن فيما هو قائم من حفارات طرحنا هذا السؤال على وزير المياه الذي يقع في أعلى هرم جهاز تنفيذي حكومي يتصل بالسياسات ولإجراءات التشريعية والتنفيذية المتخذة في قطاع المياه وفي هذا الخصوص أكد وزير المياه المهندس عبدالرحمن الارياني أن الاجراءات الحكومية ستكون صارمة حيث سيتم مصادرة كل الحفارات وتعويض أصحابها.

إلى جانب تنفيذ التوجيهات الرئاسية بعدم تملك الحفارات وهذا هو الحل الحتمي الذي سيوقف الاستنزاف الجائر للمياه مؤكداً أن هذا الإجراء لا يكفي إذا لم يقف المجتمع وقفة جادة ليصد كل من يعبث بهذا المورد الهام من استنزاف جائر واستخدامات متعددة لا تخدم التنمية

فرصة ثمينة

القاضي أحمد عبدالله الحجري محافظ محافظة إب أكد في تصريحه أن المؤتمر فرصة ثمينة ليناقش الجميع حكومة ومنظمات وقطاع خاص جامعين وداعمين التحديات الماثلة في طريق مسيرة التنمية في اليمن والمتمثلة في شحة المياه وتناقص المخزون المائي جراء الاستخدام الجائر في زراعة القات وعدم الاهتمام بالسياسات الإجرائية والأهم في هذا المؤتمر أنه لم يقتصر على خبراء دوليين فقط وينحصر في أمانة العاصمة بل جمع كل المعنيين وسرد أسباب معضلة المياه سواء في المدن الرئيسية أو في كل محافظات الجمهورية حضراً وريفاً وبما يستفيد منه الجميع في مجال التشريعات والقوانين وكذا الحلول العملية والاستفادة من تجارب الآخرين والتعاطي مع مشكلة المياه في كل محافظة وفقاً لخصوصياتها المختلفة.

مشيداً بما طرح في المؤتمر من تجارب دول العالم التي تمثلها المنظمات وبما حظي به المؤتمر من اهتمام ومشاركة أثرت أوراق العمل بالمداخلات والتعقيبات والرؤى المختلفة لتستفيد منها الجهات المعنية لتتخذ خطواتها الإجرائية والعملية لمعالجة إشكالات واختلالات قطاع المياه.

ونوه القاضي الحجري بأن الوعي بدأ يتنامى بشأن مشكلة المياه داعيا إلى المزيد من البرامج التوعوية لرفع مستوى الثقافة الاستهلاكية المبنية على الاقتصاد والترشيد.

المهندس الدكتور محمد لطف الارياني أكد في مداخلته التي قدمها أن مشكلة المياه في اليمن تتمحور في استنزاف المياه الجوفية وتدني نسبة السكان الذين لم يحصلوا على الكميات الكافية من المياه والمحور الثالث غياب المشاركة المجتمعية بشكل عام.

ولفت في مداخلته إلى أن من يتصور أن المياه وحل مشاكل هذا المورد تقع على الدولة وحدها مخطئ جداً وأن المسألة تمس كل فرد في المجتمع وعلى الجميع التعاون واستشعار مسؤولياته تجاه هذه الثروة التي لا نملكها وحدنا بل لأجيالنا القادمة حق فيها وعلينا مراعاة حياة أجيالنا.

وأكد أنما تم تداوله في المؤتمر أمر يستدعي الوقوف والأخذ بسياساته وإجراءاته وتوصياته لتوخي الخطر القادم من هذا المحور الذي سيمثل محور الصراع في المستقبل.

تستند السياسة الخاصة بالمياه على مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية كما أشار البحث الذي قدمه الدكتور/ جلال حلواني تحت عنوان إدارة نوعية المياه والحاجة للإدارة المتكاملة للموارد المائية حيث وضح الدكتور حلواني أن الزراعة والصناعة والطاقة والتنمية الحضرية وغيرها تشكل البنى الأساسية الحضرية والريفية على أن يكون مستجمع المياه من الناحية المنطقية والوحدة الجغرافية المعتمدة لتطبيق الإدارة المتكاتمة للموارد المائية ولإدارة الموارد الطبيعية لأغراض الإنتاج الزراعي ويتعين على ذلك إرساء إطار تنظيمي يفرض اتخاذ تدابير مؤسساتية وقانونية وتنظيمية من أجل إشراك المجتمع المدني والخاص والسكان في عملية تخطيط الموارد المائية وإعادة تنظيم الخدمات العامة لإمدادات المياه كي تؤدي دوراً تنظيمياً فتلعب الحكومات عندها دور الحكم المطلع على أراء مختلفة الأطراف إلى جانب إرساء إطار قانوني منطقي وآليات لحل النزاعات وحماية المياه من التلوث ومن الاستغلال المفرط وإعطاء قيمة اقتصادية للمياه التي ينبغي معاملتها على اعتبارها سلعة اقتصادية حيثما تخدم المصالح الاقتصادية ودون التغاضي عن طابعها الاجتماعي كما ناقشت الدراسة.. قياس الأداء في إدارة نوعية الموارد المائية إلى جانب المشاكل الفنية التي تعترض الإدارة السليمة لنوعية الموارد المائية كثيرة ومتعددة ويمكن الاكتفاء مرحلياً بدراسة وتحليل نوعية وجودة المياه المعدة للشرب من خلال استعمال نوعين من مؤشرات قياس جودة الخدمة كما يراها الباحث وهي مؤشرات قياس المعالجة ومؤشرات قياس النتائج.

أهداف التنمية المستدامة

توضح الدراسة في مجملها بأن الغاية والهدف الرئيسي للتنمية المستدامة لإدارة الموارد المائية تكمن في استمرار تأمين مياه الشرب بكميات كافية ونوعية جيدة لجميع السكان وتوفير خدمات الصرف الصحي لجميع السكان وتحقيق توازن مائي بعيد المدى بين الموارد المتاحة والطلب عليها إلى جانب تنسيق إدارة وتطوير استخدامات المياه والأراضي مع الموارد الطبيعية الأخرى وتحقيق التوازن المالي والإداري في قطاع المياه لضمان استمرار تحسن الخدمات وتوفير احتياجات المجتمع من المياه من خلال آليات السوق والمنافسة والكفاءات الإدارية.

وأضاف الباحث الدكتور حلواني بأن أبرز المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من قطاع المياه ولتحقيق هذه الغايات يجب تحديد الأهداف التي يمكن قياسها دورياً وتشمل زيادة موارد مياه الشرب المتاحة وتوسعة وتطوير نظم نقل وتوزيع مياه الشرب لخدمة جميع السكان في جميع المدن والقرى وتوسعة وتطوير خدمات الصرف الصحي لكل السكان وتوفير مخزون استراتيجي من مياه الشرب مع تنظيم النقل والتوزيع في حالات الطوارئ بما يكفي للاحتياجات الأساسية من مياه الشرب لمدة لا تقل عن «٣٠» يوماً تخصيص نسبة من إجمالي مخصصات خدمات المياه والصرف الصحي لصندوق خاص لدعم جهود امتلاك المعارف الحديثة وتطوير تقنيات المياه.

كما أشار البحث إلى أن الزيادة السكانية وتغيرت المناخ تنعكس سلباً على كميات المياه المتوفرة لذلك يجب السعي لتأمين مشاريع جديدة للمياه وتشديد الرقابة على المياه الموزعة والحد من الهدر وضمن استراتيجيات إدارة نوعية الموارد المائية تكون التحديات التي لا يمكن مواجهتها إلاّ من خلال استراتيجيات مائية وهذا يتطلب مضاعفة الجهود في كافة الميادين في الدولة منها التحسينات الاستراتيجية في الميدان القانوني والمجال التنظيمي والتسحينات الاستراتيجية في الجانب المالي والذي يشمل سعر المياه إنتاج وتأمين مياه الشرب إضافة إلى صيانة التجهيزات والمعدات وتأمين خدمة متواصلة من المياه.

أما التخطيط وارتباط المياه بالتنمية والإنتاج فإنه يربط المياه بكافة جوانب التنمية والإنتاج الذي يتطلب منهجاً شاملاً في التخطيط يأخذ في الاعتبار أبعاد مقومات المكان والزمان والقطاع كما يتطلب منهجاً متكاملاً في إدارة وتنفيذ الخطة المعتمدة تأخذ في الاعتبار التنسيق بين استخدامات الأراضي والموارد المتاحة.

نتائج

فيما يوضح الدكتور حلواني من خلال دراسته العلاقة بين إدارة الطلب على المياه والإدارة المتكاملة للموارد المائية أن الماء هو عصب الحياة ومحوراً رئيسياً في التنمية المستدامة وضرورياً لصون الدورة المائية والعمليات الحيوية والكيميائية في النظام البيئي وهو أيضا سلعة ذات قيمة اجتماعية واقتصادية هي الأساس في تحقيق الأمن الغذائي وفي الحد من الفقر وزيادة الدخل.

فيما توصلت الدراسة إلى أن سياسات إدارة الطلب على المياه تعتبر ضمن الآليات الرئيسية التي يتم خلالها تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية بصفة عملية وتستخدم تلك الإدارة المتكاملة للموارد المائية آليات واحتياجات متعددة لإدارة الطلب على المياه وذلك لصلتها الوثيقة بالإدارة المتكاملة وليس مجرد تنمية الموارد المائية.

وخلاصة القول لهذه الدراسة فإن الإدارة المتكاملة للموارد المائية تعتبر الإطار الأنسب من أجل إدارة سليمة للمياه» وبالفعل فإن السياسات الخاصة بالمياه لدى العديد من الشركات في التنمية أو مؤسسات تمويل التنمية يشددون على ضرورة إرساء إطار للسياسات العالمية الخاصة بالمياه وإلغاء الطابع المركزي لإدارة الخدمات.